سجلت بنهاية مارس 2026 مستوى تاريخياً عند 9,75 مليارات دينار

1.13 مليار دينار قفزة بودائع المؤسسات العامة بالبنوك في 3 أشهر

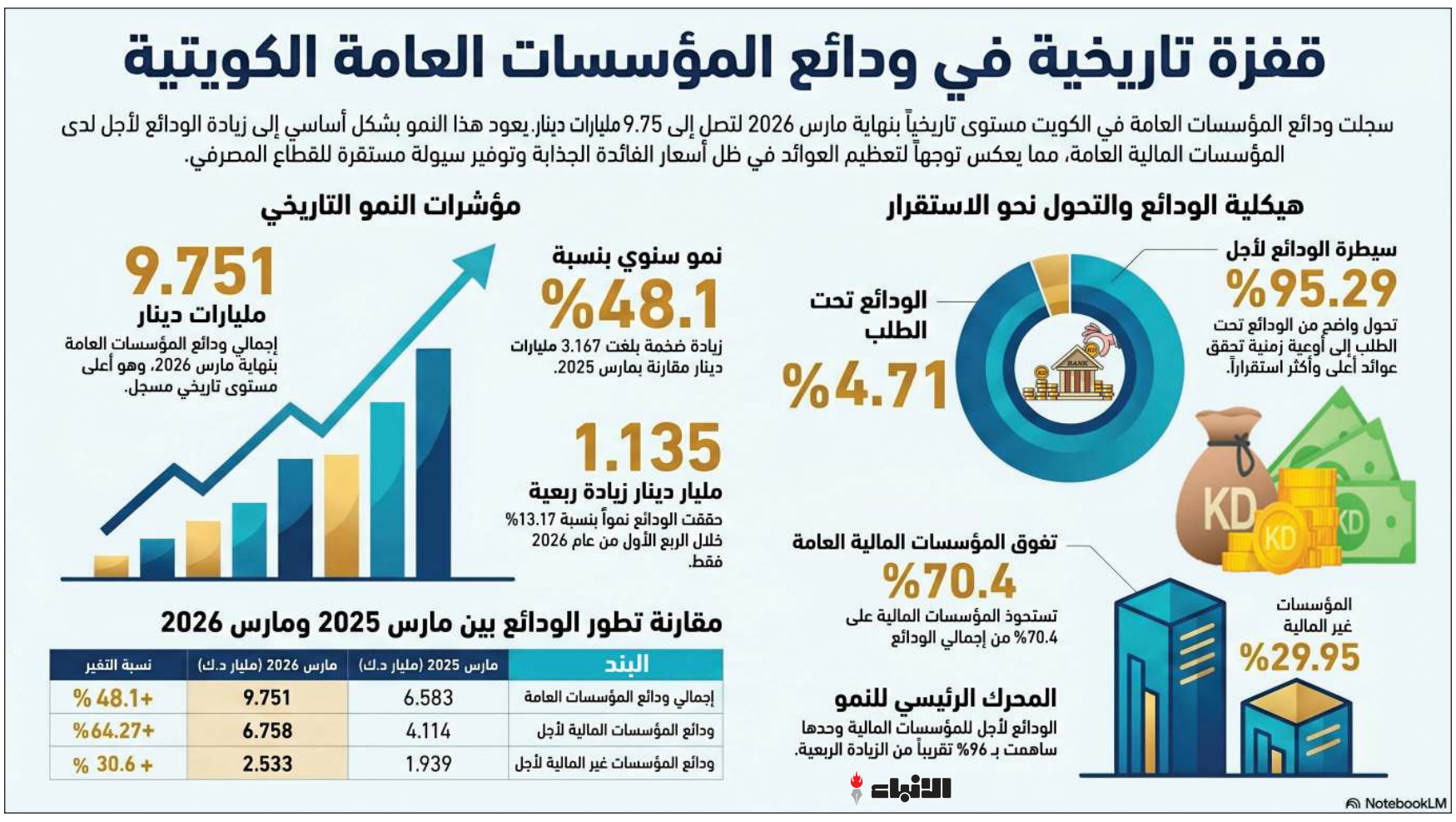

أحمد مغربي

سجلت ودائع المؤسسات العامة لدى البنوك المحلية مستوى قياسيا وتاريخيا، بعدما بلغت 9,75 مليارات دينار بنهاية مارس 2026، وذلك وفق بيانات بنك الكويت المركزي، لتؤكد هذه القفزة اتساع دور الجهات العامة في دعم مستويات السيولة داخل القطاع المصرفي المحلي، وتعزيز قاعدة الودائع المستقرة لدى البنوك. وتكتسب هذه الزيادة أهميتها من كونها لم تأت من نمو عام في كل البنود، بل جاءت مدفوعة بصورة رئيسية من الودائع لأجل، لاسيما لدى المؤسسات العامة المالية، ما يعكس توجها واضحا نحو توظيف السيولة في أوعية زمنية تحقق عائدا أعلى مقارنة بالودائع تحت الطلب، في ظل بقاء أسعار الفائدة عند مستويات جاذبة نسبيا خلال الفترة محل المقارنة.

وعلى أساس ربعي، ارتفعت ودائع المؤسسات العامة من 8,61 مليارات دينار بنهاية ديسمبر 2025 إلى 9,75 مليارات دينار بنهاية مارس 2026، بزيادة بلغت 1,135 مليار دينار وبنمو نسبته 13,17٪ خلال الربع الأول.

وتكشف تفاصيل هذا النمو أن القفزة جاءت تقريبا من بند واحد بصورة أساسية، إذ زادت ودائع المؤسسات العامة المالية لأجل من 5,66 مليارات دينار إلى 6,75 مليارات دينار، بزيادة مقدارها 1,08 مليار دينار، بما يعادل 95,96٪ من إجمالي الزيادة الربعية في ودائع المؤسسات العامة. وهذا يعني أن السبب العددي المباشر للقفزة التاريخية هو انتقال الجزء الأكبر من السيولة الإضافية إلى الودائع لأجل لدى المؤسسات المالية العامة، وليس إلى الودائع تحت الطلب.

أما على أساس سنوي، فقد ارتفعت ودائع المؤسسات العامة من 6,58 مليارات دينار بنهاية مارس 2025 إلى 9,75 مليارات دينار بنهاية مارس 2026، بزيادة بلغت 3,16 مليارات دينار، وبنمو نسبته 48,1٪. ويظهر التحليل السنوي أن ودائع المؤسسات العامة المالية لأجل ارتفعت وحدها من 4,11 مليارات دينار إلى 6,75 مليارات دينار، بزيادة بلغت 2,64 مليار دينار، لتستحوذ على 83,45٪ من إجمالي الزيادة السنوية. وبذلك، فإن الارتفاع التاريخي في إجمالي ودائع المؤسسات العامة لا يعبر فقط عن زيادة سيولة، بل يعكس أيضا تغيرا في هيكل إدارة السيولة باتجاه الودائع لأجل، وهي ودائع أكثر استقرارا بالنسبة للبنوك وأكثر ارتباطا بالعائد بالنسبة للمودعين.

وتوزعت ودائع المؤسسات العامة بنهاية مارس 2026 بين مؤسسات مالية عامة ومؤسسات غير مالية عامة، حيث استحوذت المؤسسات المالية على 6,83 مليار دينار، بما يمثل 70,4٪ من إجمالي ودائع المؤسسات العامة، مقابل 2,92 مليار دينار للمؤسسات غير المالية، بما يمثل 29,95٪، وهذه التركيبة توضح أن الثقل الأكبر في هذه الودائع يعود للمؤسسات المالية العامة، وهو أمر منطقي بالنظر إلى طبيعة عملها المرتبطة بإدارة السيولة والاستثمارات، مقارنة بالمؤسسات غير المالية التي ترتبط ودائعها عادة بالاحتياجات التشغيلية والإنفاقية.

وعند تفصيل ودائع المؤسسات العامة المالية، بلغت الودائع تحت الطلب 71,6 مليون دينار بنهاية مارس 2026، مقابل 81,3 مليون دينار في ديسمبر 2025 و60,3 مليون دينار في مارس 2025. وبذلك تراجعت ربعيا بقيمة 9,7 ملايين دينار وبنسبة 11,93٪، لكنها ارتفعت سنويا بقيمة 11,3 مليون دينار وبنسبة 18,73٪.

في المقابل، بلغت الودائع المالية لأجل 6,75 مليارات دينار، مقارنة بـ 5,66 مليارات دينار في ديسمبر 2025 و4,11 مليارات دينار في مارس 2025، مسجلة نموا ربعيا قدره 1,08 مليار دينار ونسبته 19,21٪، ونموا سنويا قدره 2,64 مليار دينار ونسبته 64,27٪.

أما ودائع المؤسسات العامة غير المالية، فقد بلغت الودائع تحت الطلب 387,5 مليون دينار بنهاية مارس 2026، مقابل 454,5 مليون دينار في ديسمبر 2025 و469,5 مليون دينار في مارس 2025، لتسجل تراجعا ربعيا بقيمة 67 مليون دينار وبنسبة 14,7٪ وتراجعا سنويا بقيمة 82 مليون دينار، وبنسبة 17,4٪. في المقابل، ارتفعت ودائع المؤسسات غير المالية لأجل إلى 2,53 مليار دينار، مقارنة بـ 2,410 مليار دينار في ديسمبر 2025 و1,93 مليار دينار في مارس 2025، بنمو ربعي قدره 122,4 مليون دينار ونسبته 5٪، ونمو سنوي قدره 593,6 مليون دينار ونسبته 30,6٪.

وتؤكد هذه الأرقام أن الودائع لأجل أصبحت المكون المسيطر في ودائع المؤسسات العامة، إذ بلغت بنهاية مارس 2026 نحو 9,29 مليارات دينار، بما يمثل 95,29٪ من الإجمالي، مقابل 459,1 مليون دينار فقط للودائع تحت الطلب، بما يمثل 4,7٪، وبذلك، فإن القفزة التاريخية في ودائع المؤسسات العامة ليست مجرد ارتفاع في الرقم الإجمالي، بل تحول واضح نحو ودائع أطول أجلا وأكثر استقرارا، وهو ما يمنح البنوك المحلية قاعدة تمويلية قوية، ويعزز قدرتها على إدارة السيولة والتوسع الائتماني، مع بقاء المؤسسات العامة لاعبا رئيسيا في معادلة السيولة المصرفية بالكويت.

برنامج مبتكر تم إطلاقه قبل 14 عاماً لتسليط الضوء على النماذج الملهمة في العطاء والالتزام

«الوطني» يرسّخ ثقافة التقدير والتميز الوظيفي من خلال «أنا الوطني»

صلاح الفليج مع مجموعة من الموظفات المكرمات ضمن برنامج «أنا الوطني»

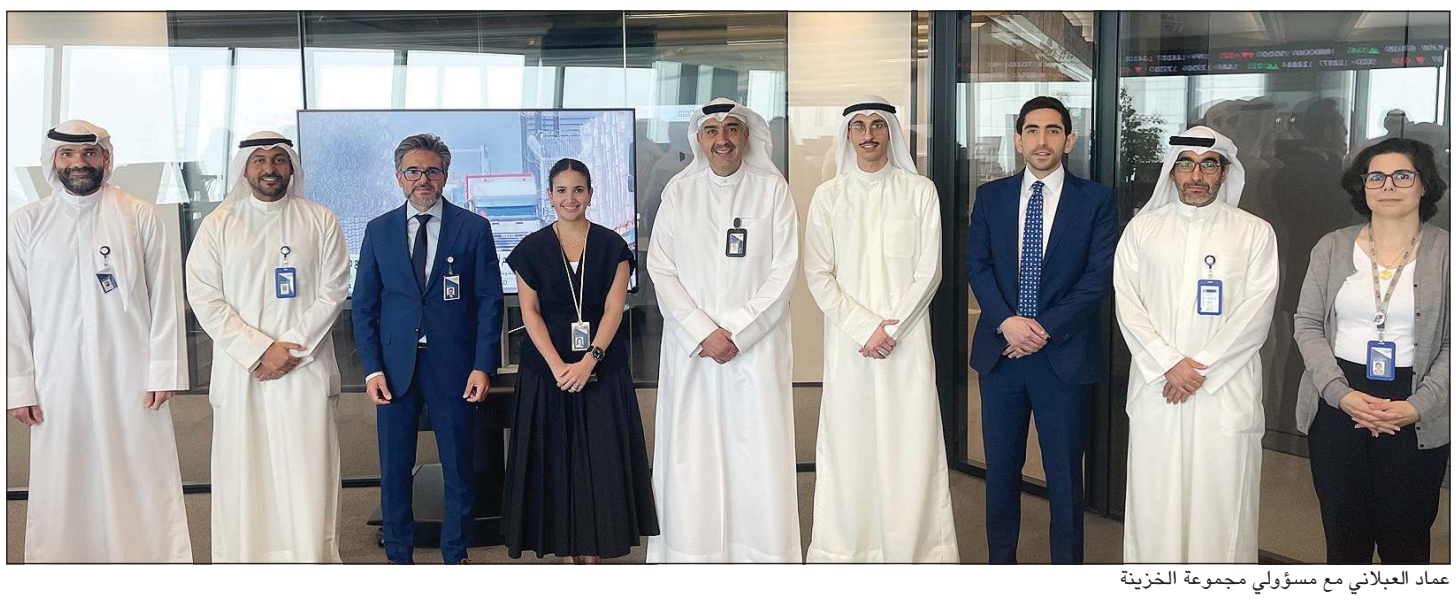
عماد العبلاني مع مسؤولي مجموعة الخزينة

- نصرالله: «أنا الوطني» محطة فارقة في تطوير بيئة العمل وتعزيز الانتماء المؤسسي
- أكثر من 3500 موظف وموظفة كرمهم البرنامج منذ إطلاقه في مختلف قطاعات البنك
- البرنامج أسهم في تعزيز إنتاجية الموظفين ورسخ أهمية العمل الجماعي وروح الفريق
- الاستثمار في الكوادر البشرية أولوية إستراتيجية وركيزة أساسية لاستدامة نجاحات «الوطني»

الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني ـ البحرين علي فردان خلال تكريم إحدى الموظفات المميزات

تكريم إحدى الموظفات المميزات بفرع بنك الكويت الوطني في سنغافورة

فريق عمل فرع ضاحية عبدالله السالم

يواصل بنك الكويت الوطني ترسيخ ثقافة التقدير والتميز الوظيفي في بيئة عمل استثنائية من خلال برنامج «أنا الوطني»، إحدى مبادراته الرائدة التي تعكس التزامه المستمر بالاستثمار في رأس المال البشري والاحتفاء بجهود موظفيه، بما في ذلك مواقع مجموعة الخدمات المصرفية الدولية.

ويعد برنامج «أنا الوطني» رمزا للابتكار في القطاع المصرفي الكويتي، حيث يعزز مفاهيم العمل الجماعي الحقيقي ويحتفي بمساهمات الموظفين الاستثنائية، مجسدا القيم الأساسية لبنك الكويت الوطني، والتي تشمل التعاون والنمو والموثوقية، بما يسهم في بناء ثقافة مؤسسية قائمة على التميز المستدام والنمو المتواصل.

ومنذ إطلاقه في عام 2012، يلعب البرنامج دورا محوريا في دعم ثقافة التقدير والمشاركة داخل البنك، من خلال تسليط الضوء على الموظفين الذين بذلوا جهودا إضافية وقدموا نماذج ملهمة في العطاء والالتزام، الأمر الذي يعزز مستويات التفاعل الوظيفي ويرسخ روح الانتماء إلى عائلة الوطني.

وكرم البرنامج أكثر من 3500 موظف وموظفة منذ إطلاقه، في مختلف قطاعات البنك ومواقع مجموعة الخدمات المصرفية الدولية، تقديرا لأدائهم المتميز ومساهماتهم الفاعلة في تعزيز ثقافة التميز والعمل الجماعي داخل البنك.

ويجسد برنامج «أنا الوطني» القيم العريقة والراسخة التي يقوم عليها بنك الكويت الوطني، حيث لا يقتصر دوره على تقدير الأداء المتميز، بل يعكس أيضا تقدير البنك العميق لما يقدمه موظفوه من عطاء وجهود متواصلة تسهم في تعزيز مكانة الوطني كعلامة مصرفية كويتية رائدة ذات حضور عابر لحدود 4 قارات حول العالم.

وبهذه المناسبة، قالت نائب مساعد الرئيس ـ رئيس علاقات الموظفين في الموارد البشرية لمجموعة بنك الكويت الوطني، سارة نصرالله: «شكل برنامج أنا الوطني محطة فارقة في مسيرة تطوير بيئة العمل داخل البنك، حيث أسهم بشكل ملموس في رفع إنتاجية الموظفين وتعزيز معنوياتهم، كما عزز مستويات الثقة والانتماء، ورسخ قناعة لدى كوادرنا بأنهم عنصر محوري وجزء لا يتجزأ من عائلة الوطني».

وأضافت نصرالله: «نجح البرنامج في تطوير بيئة عمل إيجابية ومحفزة، يشعر فيها موظفونا بالتقدير والتمكين، الأمر الذي انعكس مباشرة على جودة أدائهم، وعزز قدرتهم على الابتكار، وتقديم حلول مصرفية متطورة تلبي تطلعات عملائنا وتواكب متغيرات القطاع المصرفي».

وتابعت: «نحرص باستمرار على ترسيخ منظومة عمل متكاملة تقوم على الاحترام والتعاون والثقة المتبادلة، وتمنح موظفينا المساحة اللازمة للتعبير عن أفكارهم وتطوير قدراتهم، بما يعزز الإبداع والتميز ويجعل من الوطني بيئة عمل جاذبة للكفاءات والطموحات».

وأكدت نصرالله أن الاستثمار في العنصر البشري يمثل أولوية استراتيجية لدى بنك الكويت الوطني، باعتبارهم الركيزة الأساسية لاستدامة نجاحات الوطني، وثروته الحقيقية التي نحرص على تطويرها وصقل مهاراتها باستمرار، إيمانا بدورها المحوري في تحقيق النمو المستدام، وتعزيز تنافسيته وريادته المستدامة».

وسيواصل بنك الكويت الوطني العمل على ترسيخ ممارسات مؤسسية مستدامة تعكس اهتمامه بالعنصر البشري وتعزز بيئة العمل الإيجابية، بما ينسجم مع نهجه في بناء ثقافة داخلية داعمة تسهم في استمرارية الأداء المتميز على كافة مستويات المجموعة.